رمز الوثيقة: SH-QP-001 رقم الإصدار: 01 تاريخ الإصدار: 06 آذار، 2024

يلتزم البنك الوطني الإسلامي منذ إنشائه تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية ومراعاة مقاصد التشريع في جميع معاملاته، ولتحقيق ذلك أنشئت هيئة الرقابة الشرعية في البنك حيث تم انتخابها من الهيئة العامة التأسيسية ويطبق عليها نظام قبول هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية الصادر عن مجلس النقد والتسليف، وهي مستقلة عن جميع إدارات البنك، وتخضع جميع تعاملات البنك لمراقبتها، وهذا الالتزام يعتبر أهم معايير الجودة التي يحرص عليها البنك في منتجاته وخدماته المقدمة لمتعامليه، فعلى القيادات والعاملين في البنك، الالتزام بهذه السياسة وفق ماورد في نظام البنك وقراراته، ويقتضي تطبيق ذلك الآتي:

1) قرارات هيئة الرقابة الشرعية ملزمة لجميع أجهزة البنك وإداراته.
2) تطبيق قرارات هيئة الرقابة الشرعية مسؤولية الإدارات التنفيذية على مختلف مستوياتها.
3) لا يقدَّم أي منتج أو خدمة إلا بعد إقراره من هيئة الرقابة الشرعية.
4) يحظر الإقدام على إجراء مخالف لأي قرار من قرارات هيئة الرقابة الشرعية مطلقاً.
5) الإقدام على مخالفة أي قرار من قرارات هيئة الرقابة الشرعية بأي شكل، أو مخالفة إجراء شرعي قائم، أو تقديم منتج أو خدمة دون إجازة ذلك من هيئة الرقابة الشرعية، كل ذلك يعدُّ مخالفة تستوجب الجزاء في حق مرتكبها وترفع هذه المخالفة أصولاً إلى هيئة الرقابة الشرعية للتوجيه إلى تصحيحها وبيان الآثار المترتبة عليها.
6) قيام هيئة الرقابة الشرعية بمراقبة وتدقيق أعمال البنك من الناحية الشرعية ومتابعة تنفيذ قراراتها، من خلال إدارة الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي.
7) مهمة هيئة الرقابة الشرعية الفتوى ومراجعة وإقرار العقود والاتفاقيات والمعاملات وبرامج العمل وأي تعديل يطرأ عليها.
8) تقديم النصح والمشورة عند الطلب منها للأطراف التي تقدم خدمات البنك مثل المدققين والقانونيين والمستشارين.
9) تقديم النصح والتوجيه لإدارة الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي بشأن نطاق التدقيق الشرعي المطلوب.
10) العمل على تطوير الصيغ والعقود بما يتفق مع قواعد الشريعة ويحقق مقاصدها، وذلك في معاملات البنك المحلية والدولية.
11) العمل بما يضمن سلامة تطبيق القرارات الشرعية ويسهل الرقابة عليها من خلال إصدار أدلة إجراءات العمل المناسبة لكل أنشطة البنك، ومن أبرزها دليل إدارة الرقابة والتدقيق الشرعي، ودليل الضوابط الشرعية لأنشطة البنك وإجراءات العمل بها.
12) مصادقة هيئة الرقابة الشرعية على السياسات وأدلة إجراءات العمل لضمان توافقها مع الشريعة الإسلامية.
13) ترفع لجنة التدقيق لهيئة الرقابة الشرعية الملاحظات الموجودة ضمن تقرير التدقيق الشرعي الداخلي والتي لا تستطيع البت بها.
14) رفع التقارير الدورية لمجلس الإدارة ولجنة التدقيق المتعلقة بمدى التزام البنك بالشريعة الإسلامية وتحديد الانحرافات والتجاوزات وتحليل أسبابها والمسؤولين عنها، والمحاسبة عليها، وإصدار التعليمات اللازمة لمعالجتها وتفادي تكرارها، إضافة إلى التقرير الشرعي السنوي الموجه إلى الهيئة العامة للمساهمين الذي يتم تضمينه في التقرير السنوي للبنك.
15) تقوم هيئة الرقابة الشرعية بحماية مصالح المودعين والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين ومصلحة المجتمع بشكل عام وليس مصلحة مجموعة محددة فقط.

أمين سر هيئة الرقابة الشرعية
طارق منصور المصري

البنك الوطني الإسلامي ش.م.ع.م.ع.س
أمين سر
هيئة الرقابة الشرعية
1104-03001001

الرئيس التنفيذي
أمير رهوان